

## تراجع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال 2011م بنسبة 5,4%

تقرير / منصور شابع  
سجل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالسعر الجارية تراجعاً خلال العام الماضي 2011م ليصل إلى حوالي 5,4% بالريال اليمني.

وأشار تقرير حديث إلى أن إجمالي نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي تراجع من حوالي 204 ألفاً و 501 ريال خلال العام السابق 2010م، إلى نحو 227 ألفاً و 527 ريالاً في العام 2011م بالأسعار الجارية.

لأقارن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال العام الماضي 2011م سجل تراجعاً يحصل إلى حوالي 7% بالأسعار الجارية عند احتساب ذلك بالدولار الأمريكي، إذ أن إجمالي نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي تراجع من حوالي ألف و 109 دولاراً خلال العام 2010م، إلى نحو ألف و 201 دولار واحد في العام 2011م بالأسعار الجارية بالدولار.

وأوضح محللون اقتصاديون أن ذلك التراجع الكبير في قيمة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام الماضي يعود بصورة أساسية إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وإغلاق جملة من

الشركات التابعة للقطاع الخاص وإفلاسها وتسريح العاملين فيها وخروج الكثير من الأيدي العاملة وتوقف الصادرات النفطية والغاز، كما تأثرت العديد من الأيدي

العامة في الأعمال الحرة المختلفة خاصة مع توقف المشاريع التنموية في مختلف المحافظات، مفيد بن أن الفارق في معدل التراجع بين قيمة الإنتاج بين الريال اليمني والدولار



الأمريكي يعود إلى الارتفاع الكبير في عملية سعر صرف الدولار مقابل الريال خلال نفس الفترة والذي قفز من نحو 214 ريالاً لكل دولار إلى ما يقارب 250 ريالاً.

### بيع أذن خزانة بمبلغ « 48 » مليار ريال

□ صنعاء/سبأ/..

تم بقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذن الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧٥٤ للاجال ٩١ يوماً)، و ١٨٢ يوماً، و ٣٦٤ يوماً، بقيمة بلغت ٤٨ (ملياراً و) ١ ملايين و) ٨٢٠ ألف ريال.

وأوضح بيان صادر عن البنك - تلقت (سبأ) نسخة منه - أن متوسط معدل الفائدة للاجال الثلاثة بلغ ٢٢.٢٢٪، و ٢٢.٢٢٪ (٢٢.٢٢٪).

وحسب البيان فإنه سيتم فتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غذا السبت.

### توزيع سلة غذائية لـ 620 أسرة في محافظة حجة

الثورة/ نورالدين القعاري

نفذت جمعية الرعاية الاجتماعية للتنمية في محافظة حجة مديرية الشامل مشروع توزيع السلة الغذائية والتي استفاد منها (٤٥٠) أسرة إضافة إلى توزيع الصداقات النقدية لعدد (١٧٠) حالة وقد استفاد من المشروعين (٦٢٠ أسرة) حيث كان التوزيع بإشراف المجلس المحلي في المناطق المستفيدة وتأتي هذه المشاريع ضمن المشاريع الرضائية التي تنفذها الجمعية سنويا في المحافظة.

وقال مدير الجمعية الدكتور إبراهيم الشرفي في تصريح له «الثورة» أن عمل الجمعية لا يقتصر توزيع الصداقات الموسمية بل عمل على مدار العام في توفير المساكن للطلاب وكفالة الأيتام ورعاية الأسر الفقيرة ورعاية طلاب العلم وكفالتهم وبناء المساجد وتوزيع المصاحف وكفالة حلقات القرآن الكريم والمسابقات القرآنية وتوزيع كسوة العبيدين ( الفطر - الأضحية).

## دراسة: إيجاد استقرار اقتصادي يشجع القطاع الخاص على النمو والتطور

الدراسات الاقتصادية بوزارة التخطيط منصور البشري على ضرورة تأمين الموقف الكلي للموازنة العامة للدولة وضمان عدم عجز الدولة عن أداء وظائفها وكذا تخصيص نسبة أكبر من الموازنة العامة للدولة للإنتاج على كل من التعليم والصحة، كون التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة الاستثمارات الخارجية والقضاء على مشكلة التمويل المستترة في اليمن.

كما أكدت على أهمية التزام بخطط أكثر استدامة من أجل إعادة إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء سوق الأوراق المالية نظراً للأهمية التي يكتسبها هذا السوق في تعبئة المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية والقضاء على مشكلة التمويل المستترة في اليمن.

## نمار .. لجنة الموازنة تناقش إجراءات بدء إعداد موازنة العام القادم

خاص/الثورة

أكدت دراسة أن إيجاد استقرار اقتصادي يشجع القطاع الخاص على النمو والتطور.

وبيّن أن الوصول إلى نوع من الاستقرار يتطلب العمل على المحافظة على قيمة العملة الوطنية من التدهور والتراجع وتوفر السلع الأساسية من المواد الغذائية والمنشآت النفطية. وشددت الدراسة التي أعدها مدير عام

□ نمار/سبأ  
ناقشت لجنة إعداد الموازنة العامة لمحافظة نمار للعام 2013م، في اجتماعها أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي مجاهد شافي، المنسني، إجراءات بدء إعداد الموازنة للعام القادم 2013م والمؤشرات العامة لها تمهيدا لعقد سلسلة اجتماعات مع الجهات المعنية والمديريات خلال الأيام القادمة.

وفي الاجتماع، الذي ضم رؤساء اللجان المتخصصة بالهيئة الإدارية للمجلس المحلي بالمحافظة ومدراء المكاتب المعنية، شدّد أمين عام المجلس

المحلي على ضرورة الاستفادة من إخطاء وسلبات الفترة الماضية، والتي تمثلت في عدم تنفيذ توجهات رئاسية حكومية سابعة بمساواة محافظة نمار بمحافظات أخرى مماثلة في موازنتها العامة بما يلي الاحتياجات التنموية والخدمية والتشغيلية.

ولفت إلى ضرورة استيعاب كل المتغيرات والمستجدات والتوقعات والاحتياجات المستقبلية للتنمية والمشاريع الاستثمارية، وكذلك ترويض المحافظة عما افتقدت في مشاريع الموازنات السابقة، والتي كانت تعترض نتيجة بعض السلبات،

### هيئة البحوث الزراعية تقر الخطة البحثية للعام الجاري 2012م

□ عدن/سبأ  
أقرت الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي أمس برنامج الخطة البحثية الثانية للعام الجاري 2012م لمركز بحوث الأغذية وتنبأت ما بعد الحصاد بعن من الخطة البحثية المتوسطة للأعوام 2011-2015م والتي تشمل إعداد أربعة مشاريع بحثية.

وأوضح مدير مركز بحوث الأغذية وتقنيات ما بعد الحصاد بعن المهندس حسن خميس ل (سبأ)، أن المشاريع البحثية المقرر تنفيذها ضمن الخطة السنوية تتمثل في مشروع تقليص الفاقد ما بعد الحصاد للحاصلات البستانية خضر وفاكهة ومشروع تقليص الفاقد ما بعد الحصاد للحاصلات الجافة حبوب وبقوليات ومشروع تحسين صناعة الخبز ومنتجات أخرى، بالإضافة إلى مشروع الصناعات الزراعية نباتية

وحيوانية، مشيراً إلى أن المشاريع تشمل العديد من الأنشطة والدراسات البحثية التي تهدف إلى تقليص معدلات الفاقد من المنتجات المحلية التي تكلف المزارع والاقتصاد اليمني ملايين الريالات، كما تساهم في تحسين القيمة الغذائية للخبز ومنتجاته الأخرى وجودته محلياً ودولياً وتساعد في امتصاص الفائض من الإنتاج من خلال إدخال بعض الصناعات الغذائية المنزلية للمرأة في الريف والمدينة.

وبيّن مدير المركز أن قيادة الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي المتمثلة برئيس مجلس الإدارة الدكتور منصور محمد العاقل يولي اهتماماً كبيراً للمركز من خلال ما يقدمه من دعم مادي ومعنوي لتنفيذ الخطط والبرامج البحثية التي تغطي كافة محافظات الجمهورية التي تخدم التنمية الزراعية في المجتمع اليمني.

وبما يساعد في تحقيق تنمية واسعة تجنب الفشل أو التعثر، وذلك في إطار الخطة الخمسية للمحافظة التي راعت الكثير من الجوانب إلا أنها تفرّقت نتيجة الأضرار التي شهدهتها البلاد في الفترة الماضية، معرباً عن أمه في أن يتم الانتهاء من التجاوزات السابقة في اعتماد موازنة المحافظة وفقاً لما تم وضعه في سنوات سابقة، والتي لم تكن تراعي التطورات والاحتياجات وطبيعة المحافظة واحتياجاتها إلى نهضة شاملة، وتجاهلها من قبل الجهات المركزية عند إقرار الموازنة العامة للدولة واعتماد موازنات سابقة لا تلي

الاحتياجات. وأقر الاجتماع جدولاً زمنياً لعقد سلسلة اجتماعات عاجلة مع مختلف الجهات والمديريات خلال الفترة القادمة بدءاً من الاثنين القادم للاهتمام من عملية وضع الموازنة وفقاً للمشاريع المتعثرة وعدم اعتماد أي مشاريع جديدة تخلّ على موازنة المديريات إلا بعد معالجة أوضاع المشاريع المتعثرة والمشاريع قيد التنفيذ.

### ثلاثة معالم حاسوبية جديدة بجامعة صنعاء

الثورة/ حسن شرف الدين

وجهت رئاسة جامعة صنعاء أمس بإنشاء ثلاثة معالم حاسوبية في كليات اللغات والتربية المحويت والتربية خولان. كمرحلة أولى تهدف إلى نشر ثقافة تعلم الحاسوب في الكليات النظرية.

وأكد رئيس الجامعة الدكتور أحمد باسردة أن الخطوة تأتي تمهيداً لإدخال مقر مادة الحاسوب التي تدرس الجامعة حالياً إمكانية تعميمها كمتطلب في جميع الكليات إلى جانب ما هو موجود منها في الكليات التطبيقية.

وقال أن الجامعة قد قطعت شوطاً كبيراً في إنجاز مشروع الربط الشبكي المدعوم من الحكومة الصينية بخمسة آلاف نقطة حاسوبية كمرحلة أولى تليها مرحلة ثانية تستكمل عملية الربط الشبكي لكل مرافق الجامعة وربطها مع الجامعات المشعولة بالمشروع محلياً.

منوهاً إلى أن هذا التوجه نحو الجامعة الإلكترونية يتطلب اهتماماً أكبر من الجامعة بنشر ثقافة تعلم الحاسوب وتقنية المعلومات لتمكين الطلبة في كل التخصصات من اكتساب مهارات حديثة يستفيدوا منها في أجواء العمل بعد التخرج باعتبارها من أساسيات متطلبات سوق العمل.

### رأي اقتصادي

## حقائق سعر الصرف

احمد ماجد الجمال

□ .. يمكن النظر إلى سعر الصرف على انه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.

وسعر الصرف الاساسي يعني السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعمله بلد آخر ويعبر عنه في العادة بالسعر المحلي للعملة الأجنبية. ولكن سعر الصرف الاساسي ليس هو القصة كلها لياتي مفهوم سعر الصرف الحقيقي ليوضح بعض الشئ بأنه أداة القياس لمعرفة الاختلاف او التساوي بين عملتين أو أكثر ويثبت الواقع بأدلة وبراهين عبر السعي إلى أن يقيس قيمة سلع بلد ما مقابل قيمة سلع بلد آخر أو مجموعة بلدان أوفقية العالم بسعر الصرف الاسمي السائد عبر ثلاث أسواق وعلى مستويين «الكي. الجزئي» سوق الأصول. سوق السلع. سوق عوامل الإنتاج حيث يربط سعر الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية بسعر الصرف الاسمي السائد الذي يعني بدوره مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر و يتحدد تبعاً للطلب والعرض عليهما في سوق الصرف في لحظة زمنية ما ولهذا يمكن لسعر الصرف الاسمي أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في بلد ما فارتفاع سعر العملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملة الأخرى وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى نوعين سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وتسمى هذه التغيرات تحسناً أو تدهور

في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية. وهذا التغير ليس تلقائياً مستمراً على هذا المنوال بطبيعة الحال فهو يعبر بالنهاية عن معادلة العرض والطلب على العملات. وعند قياس التعادل الكلي لعملة ما مع غيرها بمعنى يكون الاهتمام أكبر ولكن بسعر الصرف الحقيقي الفعال وهو متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين الدولة وكل من شركائها التجاريين مرجحاً بخصوص التجارة الخاصة بكل شريك ونظراً لكون هذا السعر متوسط فمن المحتمل أن يكون متوازناً ومع ذلك السؤال الذي يطرح نفسه هل من الممكن الحصول على تقييم تقريبي من سلسلة أسعار الصرف الحقيقية الفعالة على مر الزمن وفي ظل تكافؤ القوة الشرائية المطلق النسبي وبهذا الحال يجب أن الايكون هناك أي تغيير في أسعار الصرف الحقيقية الفعالة على مر الزمن إذا كانت العملات متوازنة لكن نظراً لأن أنماط الاستهلاك من الممكن أن تتغير بسرعة أكبر. ويمكن أن يحدث للسياسات التجارية والضريبية والجمركية وتكاليف النقل تغيرات أيضاً فنان الانحرافات في أسعار الصرف الحقيقية الفعالة لا تلتل بالضرورة على سوء تعادل أساسي على الرغم من أن تكاليف النقل والرسوم الضريبية والجمركية قد انخفضت بشكل كبير على مدى العقدين الماضيين وان سلة الاستهلاك المحلي من السلع والخدمات قد نمت وزادت على نحو غير متماثل فان وحدة التبدلات في أسعار الصرف الحقيقية الفعالة قد تزايدت

وبكذا حال في وضعنا الحالي يعتبر المستوى العام للأسعار هو المتغير الأساسي الذي يفسر ارتفاع أو انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية مقابل الريال وغالباً ما يتغير في نفس اتجاه تغير المستوى العام للأسعار. كما أن مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل أكبر من نفس المرونة في الأجل القصير ويرتبط على ارتفاع المستوى العام للأسعار أثر كمي على سعر الصرف في نفس الاتجاه والآثار المضاعفة للمستوى العام للأسعار على سعر الصرف تتزايد من عقد لآخر لأن للهيكل الاقتصادي دور مؤثر على المتغيرات الحقيقية أي بالتبعية يؤدي إلى زيادة التكلفة بالنسبة للاقتصاد يمكن القول أيضاً للحالة في اليمن ولعدم وجود سياسة أكثر كفاءة وأسرع في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وربما يعود ذلك لاختلاف الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد والمعايير المطلقة الموجبة نجد ملائمة سعر الصرف الثابت للاقتصاد مقابل سلة عملات وليس مربوط بعملة واحدة كالدولار فقط لأنه يعمل على استيعاب موجات التضخم مع أهمية أن يكون هناك مرونة أكبر في أسعار الصرف وأنوات السياسة المالية والتحرك بسرعة وعدم انتظار حدوث أزمة تدفع بالسلطة النقدية على التحرك في لحظات ضغط عالية يتعرض لها الاقتصاد وفي كل الأحوال ستبقى قضية تحديد مدى ملائمة سعر الصرف منوطاً بمهامية الاقتصاد والأولويات المراد تحقيقها.

باحث بوزارة المالية

باحث بوزارة المالية

باحث بوزارة المالية

باحث بوزارة المالية

باحث بوزارة المالية

باحث بوزارة المالية

باحث بوزارة المالية